

نظم الاحتباس:

يقصد بنظم الاحتباس الطرق التي يعيش بها المحكوم عليهم من حيث مدى العزل والاتصال بينهم أثناء إقامتهم في المؤسسة العقابية .

أولاً: النظام الجمعي: أو الجماعي:

جوهر هذا النظام هو الاختلاط بين المحكوم عليهم خلال فترة تنفيذ العقوبة السالبة للحرية، ليلاً ونهاراً، في أماكن العمل والتهديب والطعام والنوم، مع السماح لهم بتبادل أطراف الحديث خلال ذلك.

ولا يناقض طبيعة هذا النظام تقسيم المحكوم عليهم إلى مجموعات أو الفصل بين طوائف منهم تتشابه ظروفهم، طالما أن الاختلاط جائز بين أفراد كل طائفة على حدة، كالفصل بين النساء والرجال أو بين الكبار والأحداث.

ويعتبر هذا النظام أقدم نظم السجون، حيث استمر تطبيقه إلى نهاية القرن الثامن عشر، عندما كان السجن مجرد مكان لحجز المجرمين والتحفظ عليهم وإبعادهم عن المجتمع، وكان الهدف من العقوبة هو الزجر أو الردع.

مزايا النظام الجمعي: يتميز النظام الجمعي بأنه يحقق مزايا لكل من السلطة العامة والمحكوم عليهم على حد سواء.

فبالنسبة للسلطة العامة يعتبر هذا النظام قليل التكاليف لا تتحمل الدولة معه أعباء مالية كبيرة، إن من حيث إنشائه أو من حيث إدارته أو نفقاته.

أما بالنسبة للمحكوم عليهم فهذا النظام يحفظ توازنهم النفسي والجسدي باعتباره أقرب إلى الطبيعة الإنسانية في الاختلاط والتقارب بين النزلاء، كما يساعدهم على التكيف والاندماج في الحياة المهنية بعد خروجهم من السجن.

عيوب هذا النظام:

. أنه يتيح فرص الاختلاط بين المحكوم عليهم، فيتأثر الأقل إجراما بالأكثر خطورة ، ويتحول السجن بذلك إلى مدرسة للجريمة وتتكون عصابات إجرامية تباشر نشاطها بعد انقضاء العقوبة.

ثانيا: النظام الانفرادي:

جوهر النظام الانفرادي هو فرض عزلة تامة على المحكوم عليه، بحيث تنقطع الصلة تماما بينه وبين المسجونين، ويلتزم تبعا لذلك بالإقامة في زنزانه دون أن يبرحها حتى انتهاء مدة عقوبته، لكنه يستقبل فيها موظفي السجن ومرشديه وعلماء الدين.

ويفترض هذا النظام تبعا لذلك عددا من الزنانات بقدر عدد النزلاء، ويفترض كذلك أن تجهز كل زنزانه بما يلزم لإقامة المحكوم عليه كل يومه، و أن اضطراره للخروج منها يفرض عليه وضع قناع على وجهه حتى لا يكون هناك مجال لأي اختلاط يذكر بينه وبين زملائه.

ويرجع تاريخ نشأة هذا النظام إلى السجون الكنسية، فجدوره ترتبط بمفهوم الجريمة في الديانة المسيحية، حيث كان رجال الدين يسعون إلى ردع الجاني عن طريق حثه على التوبة، ولا يكون ذلك في نظرهم إلا عن طريق عزله ووضعه منفردا ومعزولا عن غيره ليتمكن من مناجاة ربه.

ثم انتقلت فكرة السجن الانفرادي من السجون الكنسية إلى السجون المدنية في القرن السادس عشر، وقد طبق في هولندا وإيطاليا ووجد صداه في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق جماعة الكويكرز بزعامة ويليام بن في ولاية بنسلفانيا من ناحية، ومن ناحية أخرى كتابات جون هوارد .

حيث أنشئ سجن في فيلاديلفيا عام 1790 يقوم على التمييز بين نزلائه : الخطرين تفرض عليهم العزلة الكاملة، والأقل خطورة يخضعون لنظام جمعي مع الصمت أثناء العمل أو الطعام.

لكن هذا الأخير فشل بسبب كثرة المسجونين وصعوبة حفظ النظام بينهم مما دفع إلى تفضيل نظام العزلة، ويعد سجن بنسلفانيا الشرقي الذي أنشئ سنة 1826 أول سجن نموذجي يعمل بنظام العزل ثم تلاه سجن بنسلفانيا الغربي 1829 في فيلاديلفيا ولهذا سمي هذا النظام بالنظام البنسلفاني أو الفيلا ديلفي.

مزايا النظام الانفرادي: إن أهم مزايا هذا النظام أنه يستبعد الاختلاط بين المحكوم عليهم بكل ما يترتب عليه من أضرار.

فهو يعتبر فرصة للمحكوم عليهم لاسترجاع ظروف الجريمة التي ارتكبها وربما الاحساس بتأنيب الضمير والشعور بالندم والعزم على إصلاح النفس، كما يسمح النظام الانفرادي لكل سجين بأن يكيف حياته داخل زنزانه وفق ظروفه الشخصية، مما يتيح تفريدا تلقائيا للمعاملة العقابية.

كما أنه ومن مزايا هذا النظام التأثير الكبير على معتادي الإجرام وعتاة المجرمين نظرا لقسوته عليهم أولا وعدم قدرتهم على تحمائه ثانيا.

عيوب النظام الانفرادي:

برغم مزاياه يعاب على النظام الانفرادي اصطدامه بطبيعة البشر، إذ الانسان مخلوق اجتماعي تقتضي طبيعته اجتماعه مع غيره من بني البشر، ومؤدى ذلك أن هذا النظام من شأنه تحطيم إمكانيات المحكوم عليه وعرقلة تأهيله.

فغالبا ما يتعرض المحكوم عليهم وفقا لهذا النظام إلى أمراض نفسية وعصبية وحتى عقلية ، هذا إن لم ينتهي بهم المطاف بالانتحار أو محاولة الهروب والفرار.

كما يعاب على هذا النظام أيضا أنه يجعل تنظيم العمل والتهديب عسيرا لأن ذلك يفترض اجتماع المحكوم عليهم في مكان العمل وهو ما يستحيل تطبيقه انفراديا.

بالإضافة إلى ذلك فإن التكاليف الباهظة لإنشاء الزنزانات وإدارتها والإشراف عليها يجعل أمر تطبيق النظام الانفرادي صعب على أرض الواقع.

النظام المختلط:

كما هو واضح من اسمه يجمع هذا النظام بين النظامين السابقين الجمعي والافرادي، حيث يطبق في النهار نظام الجمع بين السجناء سواء في قاعات العمل أو عند تناول الطعام أو عند تطبيق برامج التهذيب وتلقي الدروس أو ممارسة الرياضة أو غيرها، مع التزام الصمت التام، من أجل تفادي التبادل الفكري بينهم.

أما أثناء الليل فينصرف كل منهم إلى زنزانته حيث لا اختلاط ولا اتصال بينهم.

وقد طبق هذا النظام لأول مرة بمبادرة من حاكم ولاية نيويورك الأمريكية الذي أرسل عام 1794 بعثة خاصة من أجل الوقوف على ظروف النظام الفرادي الذي كان سائدا آنذاك، وكان من نتائج ذلك إنشاء أول سجن عام 1797 مختلط هو سجن نيو جيت في إحدى القرى بنيويورك، ثم تلاه السجن الكبير في ناحية أوبرن، الذي طبق النظام الجمعي في بداياته ثم تغير نظامه إلى الفرادي، ولكن الفشل في تحقيق أهدافه دفع إلى تغيير نظامه وتطبيق النظام المختلط، مع الحد من تطبيق قاعدة الصمت المطلق، حيث أصبح يسمح بالحديث في فترات معينة.

مزايا النظام المختلط:

- لا يصطدم النظام المختلط بالطبيعة البشرية للإنسان، إذ إن اجتماع المحبوسين نهارا أو حتى رؤية بقية زملائهم يقيهم أضرار صحية ونفسية وعقلية، كما أن هذا النظام يتفادى أضرار النظام الجمعي، لأن الليل في الغالب هو الوقت الذي تدور فيه الأحاديث الخفية وتعد في الاتفاقات المخلة بنظام السجن وتقوم فيه صلات الشذوذ الجنسي، أما النهار فمن النادر أن يتحقق فيه شيء من ذلك، نظرا للرقابة والصمت المفروضين عليهم.

ومن مزايا هذا النظام أيضا أنه أقل من النظام السابق تكلفة حتى وأن كان يتطلب احتواء السجن على زنانات بقدر عدد نزلائه، ثم يقتضي بعد ذلك مرافق مشتركة يجتمع فيها المحكوم عليهم أثناء العمل والتهذيب، ولكن نفقات إعداد الزنانة في النظام المختلط أقل، إذ لا تستعمل إلا للنوم، بينما في النظام الفرادي تستعمل في كل غرض تقتضيه الحياة في السجن.

العيوب: يؤخذ على هذا النظام صعوبة إعمال قاعدة الصمت، فضلا عن صعوبة مراقبة تنفيذها، ولكن هذا النقد لم تعد له قيمة نظرا للتخفيف من حدة هذه القاعدة.

وعلى الرغم من أن النظام المختلط أفضل على العموم من النظامين الجمعي والانفرادي إلا أنه قد بدأ يفقد استقلاليته وذاتيته كنظام، ليصبح أحد مراحل النظام التدريجي.

رابعا: النظام التدريجي:

يقوم هذا النظام على أساس تقسيم مدة العقوبة إلى مراحل وفترات، فتتفرد كل مرحلة بنظام خاص وفق ترتيب خاص بها أيضا، حيث تتميز الأولى بنظام الشدة والصرامة والقسوة والعزلة والانفراد والحرمان من العديد من المزايا، ثم تخفف وطأته في الفترة الموائية بالسماح له بالتواصل مع غيره من السجناء وتبادل الزيارات والرسائل داخل السجن، ثم ينتقل إلى مرحلة أخيرة أقل مشقة وأفضل حالا.

فعندما تختتم مرحلة تكون قد نمت لدى المحكوم عليه إمكانيات لم تكن موجودة من قبل، فتستغل لتكون عناصر في مرحلة تهييية جديدة.

وترجع نشأة هذا النظام إلى عام 1840 حينما طبق لأول مرة في جزيرة نورفولك بالقرب من أستراليا ، وبعد نجاحة انتقل تطبيقه إلى إيرلندا حتى سمي باسمها، ثم إلى الدانمارك وفنلندا والنرويج وإيطاليا واليونان وهنغاريا، وقد عرف في صورتين اثنتين:

الأولى تقليدية يتم فيها تقسيم العقوبة السالبة للحرية إلى عدة أقسام، يتضمن كل قسم منها مزايا مادية معينة تعتبر حافزا للانتقال للمرحلة الثانية للاستفادة من مزاياها أيضا.

أما الصورة **الثانية الحديثة** فتضيف مزايا معنوية إلى جانب المزايا المادية، مما يمنح المحكوم عليه الثقة بالنفس وينمي فيه روح الحياة الطبيعية، حيث يسمح له في مرحلة من المراحل بالعمل خارج أسوار السجن كما يسمح له بالاشتراك في إدارة بعض جوانب الحياة داخل المؤسسة، على أن يعطى الأكفاء منهم نصيبا أكبر من غيرهم في هذا المجال.

مزايا النظام التدريجي: يعتبر النظام التدريجي من أفضل أنظمة الاحتباس المطبقة حاليا، فهو يجمع بين مزايا الأنظمة السابقة من خلال التدرج في المعاملة العقابية من القسوة

والشدة إلى التخفيف، مرحلة بمرحلة بناء على سلوك المحبوس ومدى استجابته لبرامج التأهيل، وبالتالي فإن هذا النظام يدفع المحبوس إلى بذل مجهود لتحسين سلوكه لأنه يقوم على فكرة المكافأة على حسن السلوك والاستمرار فيه، وهذا يعني أنه يضع مصير المحكوم عليه بيم يديه، فيغرس فيه أقوى حوافز التأهيل.

مساوئ النظام التدريجي: رغم محاسن هذا النظام إلا أنه لم يسلم من الانتقادات حيث يؤخذ عليه التناقض في مراحله، فالمزايا التي تحققها مرحلة تمحوها المرحلة التالية، فما أريد تحقيقه من العزلة بتفادي مساوئ الاختلاط يتحقق في المراحل الأخرى التي يختلط فيها بالمحكوم عليهم.

بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن التحايل على هذا النظام من طرف المجرمين ذوي الخبرة بتحسين سلوكهم من أجل الانتقال إلى مراحل متقدمة من التخفيف.

نظام الاحتباس في المؤسسات العقابية الجزائرية

مزج المشرع الجزائري بين جميع أنظمة الاحتباس المعروفة عبر التاريخ داخل المؤسسات العقابية، فتبنى نظام الاختلاط بين المحبوسين والنظام الانفرادي في حالات خاصة، كما اعتمد النظام التدريجي بتطبيقه أساليب المعاملة على المحبوسين عبر مراحل إلى غاية الافراج عنهم.

حيث تنص المادة 1/45 من قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين على أنه: يطبق نظام الاحتباس الجماعي في المؤسسات العقابية وهو نظام يعيش فيه المحبوسين جماعيا.

مما يعني أن الأصل العام في تنفيذ العقوبات السالبة للحرية في الجزائر يكون وفقا للنظام الجماعي، الذي يسمح باحتكاك المحبوسين بعضهم ببعض ليلا ونهارا، لأن ذلك يقتضي قضاء يومهم مع بعضهم البعض.

أما بالنسبة للنظام المختلط فقد نصت الفقرة الثانية من المادة 45 السابقة الذكر على أنه: يمكن اللجوء إلى نظام الاحتباس الانفرادي ليلا عندما يسمح به توزيع الأماكن ويكون ملائما لشخصية المحبوس ومفيدا في عملية تربيته.

كما أشارت إليه المادة 153 / 2 من نفس القانون فيما يخص المحكوم عليهم بالإعدام، فبعد قضائهم مدة 5 سنوات في نظام الحبس الانفرادي، يمكن أن يطبق عليهم نظام الحبس الجماعي نهارا مع محبوسين من نفس الفئة لا يقل عددهم عن خمسة.

أما نظام الاحتباس الانفرادي الذي يخضع فيه المحبوس للعزلة عن باقي المحبوسين ليلا ونهارا فلا يطبق إلا في حالات معينة:

- المحكوم عليه بالإعدام مع مراعاة أحكام المادة 155 من هذا القانون.
 - المحكوم عليه بالسجن المؤبد على أن لا تتجاوز مدة العزلة ثلاث سنوات.
 - المحبوس الخطير بناء على مقرر يصدره قاضي تطبيق العقوبات كتدبير وقائي بالوضع في العزلة لمدة محددة.
 - المحبوس المريض أو المسن، ويطبق عليه كتدبير صحي بناء على رأي طبيب المؤسسة العقابية.
- وقد خص المشرع الجزائري في هذا الإطار بعض الفئات من المحبوسين بأنظمة احتباس خاصة بهم وهم:

- المحبوس مؤقتا: حيث نصت المادة 47 على أنه: يفصل المحبوس مؤقتا عن باقي فئات المحبوسين ويمكن وضعه في نظام الاحتباس الانفرادي بناء على طلبه أو بأمر من قاضي التحقيق وفقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية بشرط أن يكون إيواؤه وفق شروط ملائمة.

- المحبوسة الحامل: حيث تستفيد المحبوسة الحامل من ظروف احتباس ملائمة لا سيما من حيث التغذية الملائمة والرعاية الطبية المستمرة والحق في الزيارة والمحادثة مع زائريها من دون فاصل.

وأخيرا فإن المشرع الجزائري قد أخذ أيضا بمبادئ النظام التدريجي التي تتمحور حول تقسيم العقوبة السالبة للحرية إلى مراحل، وتتدرج هذه المراحل حسب الشدة والقسوة التي تصاحبها، بدأ بإخضاع المحبوس لضوابط البيئة المغلقة التي تقوم حسب المادة 25 من قانون تنظيم السجون على الانضباط والصرامة وحضور المحبوسين والمراقبة الدائمة.

ثم الانتقال إلى أنظمة أخرى أقل شدة كنظام الورشات الخارجية ونظام الحرية النصفية، ونظام البيئة المفتوحة الذي يتخذ مراكز ذات طابع فلاحي أو صناعي أو خدماتي أو ذات منفعة عامة.

وفي مرحلة أخيرة يمكن للمحكوم عليه الاستفادة من نظام الإفراج المشروط في حالة ما إذا قدم ضمانات جدية للاستقامة والتزم خلال فترة العقوبة التي قضاها في المؤسسة العقابية بحسن السيرة والسلوك حسب المادة 134.